الفصل الخامس

الدراسة التحليلية المقارنة

الفصل الخامس
الدراسة التحليلية المقارنة

مقدمـــــــة :

فى الفصل الثالث عن الدراسة الراهنة تم استعراض أساليب وأنماط تمويل التعليم فى عديد من الدول التى تحتل مكانة متقدمة على سلم التقدم الحضارى مثل اليابان وكندا وفرنسا ومجموعة دول الاتحاد الأوربى ومجموعة النمور الآسيوية واستراليا واسرائيل. وفى الفصل الرابع تم تناول الأساليب النظرية والتطبيقات العملية فى مجال تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا والمملكة المتحدة. وفى هذا الفصل يتم تناول وتحليل أساليب وأنماط تمويل التعليم فى الدول المشار إليها ، ومقارنة مايحدث فيها بماهو حادث فى مصر. وقد سبقت الإشارة إلى أن منظومة التعليم فى أى مجتمع لاتعمل منعزلة عن بقية المنظومات المجتمعية ، كما أن هناك المتغيرات المحلية والدولية التى تؤثر على المنظومة التعليمية بكل أنواعها وجوانبها المختلفة وعلى وجه الخصوص الجانب التمويلى .

ويلاحظ أنه نتيجة لتلك المتغيرات السابقة فإن النظام التعليمى يخضع لعملية نقد مستمر لكافة جوانبه وأشكاله ، كما أن هناك رغبة ملحة فى التطوير والتجويد للوصول إلى أقصى حد من الجودة ولاتعد إرادة التغيير والتطوير هذه وليدة الوقت الحاضر ، حيث أنه جاء فى التقرير الختامى لحلقة دراسية نظمتها سكرتارية اليونسكو فى يونيو عام ١٩٧٨م ، إن المشاركين فى الحلقة ركزوا على نقد التعليم النظامى من حيث إنه ينزع نحو نوع من الامتثالية Conformisme ، فضلاً عن أنه لايشكل حافزاً فعلياً للتنمية ويدعو التقرير إلى نمط جديد من النظام التعليمى يحفظ مكاناً كافياً للابتكار والإبداع ، ولايهمل التلاميذ الضعفاء ويتم فى إطار التنسيق بين التعليم النظامى وغير النظامى وينتقد التقرير الثقة المفرطة التى يمنحها المخططون التربويون لمدخل الاحتياجات من القوى العاملة ، ويطالب التقرير بالاهتمام بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية فى جملتها ، كمايؤكد على اللامركزية باعتبارها حيوية فى عملية التنمية ، بالإضافة إلى التركيز على المشاركة. وقد سعت مختلف البلدان إلى حسن توجيه الموارد النقدية والعينية ، غير أن الدراسات

التحليلية تظهر أن أثر تعبئة هذه الموارد كان هامشياً من الناحية الاقتصادية ، ومع ذلك فقد لعبت هذه الموارد دوراً هاماً فى توسيع التعليم وتطويره وفى إشراك المجتمعات المحلية فى البحث عن حلول لمشكلاتها. وترتبط قضية التربية المستمرة مدى الحياة بالتطوير المهنى والتعليم الفنى ، وتعد موضوع أبحاث معهد اليونسكو للتربية منذ عام ١٩٧٢م[١]. وفيمايتعلق بالتعليم الفنى ، تشير إحدى دراسات معهد اليونسكو إلى أنه "ليس هناك نموذج واحد للتعليم الفنى قابل للتطوير فى كل الأقطار ، حتى ولو كانت الظروف الاجتماعية متشابهة ، إذ أن هناك مفاهيم مختلفة للتعليم الفنى"[٢] .

ماهية التعليم الفنى والتدريب المهنى : أسفرت الدراسة المقارنة عن أن التعليم الفنى فى دولة كفرنسا تتمثل فى مستويين: المستوى الأول يتمثل فى التعليم الثانوى الفنى الذى يهدف إلى إعداد فئة الفنى ومدة الدراسة فى ثلاث سنوات. - المستوى الثانى يتمثل فى التعليم الفنى مابعد الثانوى ويهدف إلى إعداد فئة الفنى الأول ومدة الدراسة به سنتان بعد البكالوريا.

أما اليابان يعتمد القبول فى مؤسسات التعليم الفنى على اختبارات القبول المطلوبة والمقابلات الشخصية ، بالإضافة إلى الحصول على الشهادات الدراسية، ويركز النظام التعليمى على دعم جوانب الإرشاد والتوجيه التربوى المهنى خلال المرحلة الثانوية. وبالنسبة للتعليم المهنى فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد حدد قانون بيركز لعام ١٩٩٠م الغرض من التعليم الفنى والتدريب المهنى فى جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قدرة على المنافسة فى الاقتصادى العالمى ، من خلال تنمية المهارات الأكاديمية المهنية لكل قطاعات الشعب ، بهدف تحقيق التكامل بين التعليم الأكاديمى والتعليم المهنى من خلال برامج متكاملة. هذا وتقدم المدارس العامة تعليما فنيا تقليديا ، وكذلك كليات خدمة المجتمع ، بالإضافة إلى تقديم تعليم فنى من خلال المدارس العليا .

بينما فى جمهورية ألمانيا التى تنفرد بأفضل نظام للتعليم الفنى على مستوى العالم، فمن الملاحظ أن المناهج المهنية تتغلغل فى جميع أنواع المدارس الثانوية ، على شكل مادة تسمى مادة شئون العمل وتطبيقاتها. ويتمثل الهدف الأساسى للمدرسة الرئيسية

١- مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، التربية الجديدة ، مرجع سابق صـ٨٧ ، ٩٨ .

2- ***Gert Loose and others*** : Vocational Education in Transiation : a Seven Country Study of Curricula for life Long Vocational Learning: UNESCO institute for Education. Hamburg fedral Republic of Germany 1988,p. (16) .

والمتوسطة فى إعداد الطلاب فى وظائف ذات مهارة عالية ، وبعد الحصول على شهادتها يلتحق الطالب بالمدارس المهنية التى تتبع نظام التأهيل المهنى المزدوج Dual system.

وعن التعليم الفنى فى المملكة المتحدة فيلاحظ أن المدرسة الثانوية تنقسم إلى عدة مستويات مختلفة ومرنة ومتنوعة ، وهذه سهلت إمكانية إعادة تنظيم التعليم الثانوى فى انجلترا ، وذلك من خلال الإمكانيات المتاحة لدى سلطات التعليم المحلية ، وخاصةً المبانى الموجودة فى كل منطقة. وأبرز مايميز التعليم الثانوى فى انجلترا المدرسة الثانوية الشاملة التى تقدم الدراسات المهنية إلى جانب الدراسات المهنية وهذا مانفتقر إليه فى مصر .

ويمكن استنتاج أن التعليم فى كل من انجلترا وألمانيا يمكن أن يطلق عليه تعليماً فنياً ، وذلك لأن الصبغة المهنية تغلب عليه منذ سن مبكرة ، وحتى المراحل النهائية من التعليم. وذلك لأن التربية فى هذه الدول تهدف إلى إعداد الفرد للعمل والحياة ودمجه فى مجتمعه ، وامتهانه للمهنه التى يريدها على أساس قوى من الدراسة والتدريب والخبرة العملية والعلمية ، وطبقاً للميول والاتجاهات والقدرات الخاصة بكل فرد والتى يكشف عنها منذ المراحل الأولى من التعليم .

وفيما يتعلق بتحليل تجارب الدول التى تم العرض لها فى الفصلين السابقين فإن التحليل من خلال المحاور المشار إليها يسفر عن الآتى :

أولاً: مصادر تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

أ- مصادر تمويل التعليم بعامة :

١- **الميزانية العامة للحكومات** : تبين من العرض السابق للدول المختلفة أن التعليم يعتمد فى تمويله على الميزانيات القومية أو ميزانية الدولة ، وذلك فى الأقطار التى يدار فيها التعليم مركزياً أو إقليمياً أو محلياً ، حيث لاغنى عن مساهمة الميزانية الحكومية مهما كان مقدار هذه المساهمة. وتختلف مساهمة الحكومة المركزية من بلد إلى آخر وفقاً للظروف الاقتصادية والتاريخية والحضارية والديموجرافية والسياسية لكل بلد. فقد تبين أنه فى أشد البلدان مركزية (مثل استراليا) يلاحظ أن هناك تقاسم ومشاركة بين الإدارة المركزية والمحلية فى تمويل التعليم ، حيث تتحمل الحكومة الفيدرالية حوالى ٣٩٪ من تمويل التعليم الفنى ، وتساهم حكومة الولاية المعنية بباقى النسبة .

وفى دولة كفرنسا والتى تقع فيها مسئولية تمويل التعليم على الحكومة المركزية ، تبين أنه فى عام ١٩٨٤م كان حوالى ثلثى النفقات التربوية العامة يأتى كمساهمات من السلطات المحلية. أى أن هناك اتجاها نحو تعظيم دور المحليات فى تمويل التعليم (وهذا مانفتقر إليه فى مصر وتوصى الدراسة الراهنة بضرورة الأخذ بهذا الإتجاه) .

وفى المملكة المتحدة يقوم تمويل التعليم دون الجامعى على أساس المشاركة بين وزارة التعليم كسلطة مركزية من جانب والسلطات المحلية من جانب آخر ، حيث تقدم الوزارة حوالى ٥٦٪ - ٦١٪ من ميزانيات السلطات المحلية المختصة .

فى الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الحكومة الفيدرالية إسهامات ولكنها محدودة إذا ماقورنت بنسبة إسهام حكومة الولاية والحكومة المحلية ، وتخصص الأموال من قبل الحكومة الفيدرالية على أساس عدد الطلاب. ويبلغ متوسط إسهام الحكومة الفيدرالية حوالى ٦,٣٪ من مجمل النفقات .

وفى اليابان تقوم الحكومة المركزية عن طريق وزارة التعليم بتحديد صيغة تدعيم التعليم الشعبى بدرجة واسعة .

وفى كندا يكاد يتلاشى دور الحكومة الفيدرالية حيث أن للحكومة الفيدرالية دوراً يكاد ينحصر فى التدريب المهنى للمعوقين وأفراد القوات المسلحة .

وفى إسرائيل وجد أن النظام التعليمى بها مبنى على الأساس المركزى ، وتمثل وزارة التعليم والثقافة مركز النظام ، حيث تتحكم بشكل مباشر فى التعليم الابتدائى والثانوى، وتتحكم بشكل غير مباشر فى التعليم الجامعى. وتمول الخزانة العامة للدولة التعليم ولكن المصدر فى معظمه عبارة عن تبرعات وإسهامات من الوكالات اليهودية فى الخارج ، والتى تدخل أولاً فى خزينة الدولة ثم تخصص للقطاعات المختلفة .

وفى اليابان تشارك الحكومة المركزية السلطات المحلية (البلدية) فى تمويل التعليم، كماتقدم الحكومة المركزية منح نوعية للسلطات المحلية ، وتكون نسبة مساهمة الحكومة المركزية ٢٨,٧٪ .

وفى ألمانيا تقدم الميزانية العامة للدولة تمويلاً مباشراً كدعم حقيقى لمدارس التعليم الخاص والذى يصل فى كثير من الأحيان إلى ٩٠٪ من كلفة التشغيل. كماتقدم الحكومة الفيدرالية منحا للتعليم الثانوى بالإضافة إلى معونات فردية إضافية للتلاميذ الفقراء .

وفى مجموعة النمور الأسيوية لوحظ أنه فى دولة كهونج كونج يلتهم التعليم حوالى ١٥٪ - ٢٠٪ من إجمالى الميزانية الحكومية. وفى ماليزيا تقوم وزارة التعليم

بتمويل المدارس الحكومية وبعض الكليات. وفى سنغافورة تعتبر عملية تمويل وإدارة التعليم من أكبر مسئوليات الحكومة .

مما سبق يلاحظ أن هناك إتجاها نحو تعظيم دور السلطات المحلية والقطاعات الأخرى فى تمويل التعليم لتخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة .

وفى مصر يلاحظ أن الميزانية العامة للدولة تتحمل العبء الأكبر فى تمويل التعليم، على عكس ماهو ملاحظ من تجارب الدول التى تمثل الاتجاهات الجديدة فى تمويل التعليم لذا تقترح الدراسة ضرورة الأخذ فى الاعتبار محاولة الموازنة بين مخصصات التعليم فى الميزانية العامة للدولة وبين مصادر التمويل الأخرى لإحداث التكامل المطلوب لحل مشكلات التعليم الذى يمثل قضية من أهم قضايا الأمن القومى .

٢- **السلطات المحلية** : فيما يتعلق بهذا المصدر لوحظ من دراسة الدول السابقة أن الإسهامات المحلية تلعب دوراً كبيراً فى تمويل التعليم .

ففى كندا تبين أن مسئولية تمويل التعليم الابتدائى والثانوى تقع على عاتق المحليات والبلديات ، فى الوقت الذى يتضاءل فيه دور الحكومة الفيدرالية .

وفى أمريكا يتزايد دور حكومة الولايات والحكومات المحلية فى تمويل التعليم حيث تبين أنها تتحمل العبء الأكبر فى هذا الصدد .

وفى البلاد التى تبنت النهج الإشتراكى يلاحظ أن هناك الآن إتجاها نحو تعظيم دور المحليات فى تمويل التعليم ، وذلك بعد اجتياح رياح التغيير والخصخصة وآليات السوق لهذه الدول.

وبمقارنة الحال بما يحدث فى مصر يلاحظ تضاؤل إسهامات المحليات فى تمويل التعليم ، لذا تقترح الدراسة الراهنة ضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية فى هذا المجال وضرورة إنشاء آليات تخول للسلطات المحلية صلاحية فرض ضرائب محلية لصالح التعليم.

٣- **اسهامات القطاع الخاص** : من المعروف أن الاتجاهات السائدة فى عالم اليوم تتمثل فى الخصخصة وتعظيم المشروع الخاص ، وتكاد لاتشذ أى دولة تريد تحقيق التنمية عن الأخذ بهذا الاتجاه. وعن أثر الخصخصة والمنافسة وآليات السوق على قضية تمويل التعليم ، توصلت الدراسة إلى أن غالبية الدول - حتى الدول التى ولدت فيها الإشتراكية قد اتجهت نحو الخصخصة والمنافسة وآليات السوق فى مجال تمويل التعليم ، والاتجاه نحو إحلال حكومة المبادرات محل الحكومة بمفهومها التقليدى

البيروقراطى ، وذلك كنتيجة منطقية للتغيرات السياسية والثورة الديمقراطية التى تجتاح عالم اليوم والتأكيد على الحرية وحقوق الفرد والتعددية ، وذلك بعد فشل المشروع العام وتآكل الثقة فيه ، حتى من قبل من أرسوا قواعده وبشروا به. وفى مجال التعليم وجه النقد إلى القطاع الحكومى وذلك لعدم كفاية النظام التعليمى الرسمى وانخفاض جودته ، وعدم المرونة والمركزية الشديدة وارتفاع الكلفة دون زيادة مقابلة فى نوعية المخرجات. وارتفعت الأصوات المنادية بأن حل المشكلات السابقة عن طريق إخضاع التعليم إلى قوى السوق التى تخضع لها الأنشطة التجارية ، استناداً إلى أن الجودة تتطلب تعدد الاختيارات ، وتعدد الاختيارات لابد له من المشروع الخاص ، بالإضافة إلى أن المنافسة تعنى تقديم أفضل الاختيارات وأحسنها وأجودها. وقد تغيرت النظرة إلى التعليم ، واعتبر أنه عملية إنتاجية لها عناصرها المتعددة وذلك فى ظل نظرية السوق التى تحتل فيها المدارس مكانة مستقلة بحيث تستهدف التحسين والتجويد ورفع الكفاءة ومواجهة مطالب الزبائن (الدارسين). وتحمل المدارس مسئولية زيادة مواردها وتعويض النقص فى الموارد. كما أن هناك إتجاها يرى "أن اتباع نظام السوق داخل التعليم يعد وسيلة لتكييف تمويل التعليم مع احتياجات زبائن التعليم من طلاب وآباء وأصحاب أعمال ، وكان هذا أحد أهداف قانون الإصلاح التعليمى فى انجلترا ١٩٨٨م. وفى ظل مناخ المنافسة لوحظ أنه فى دولة مثل الدنمارك يهيمن الآباء على حكم المدرسة ، ولهم الكلمة الأولى فى خطة المدرسة ، ويكون مجلس الآباء مسئولا عن إنفاق جزء من ميزانية المدرسة ، وفى دولة كالمملكة المتحدة نجد أن مجلس الآباء مسئول عن كل ميزانية المدرسة فى انجلترا وويلز"[١] .

ومن تجربة اليابان تبين أن الحكومة نجحت فى إحداث مواءمة وتوافق بين قطاعى التعليم العام والخاص. وكانت هناك عقبات تم التغلب عليها ، من خلال نظام تربوى شامل وصارم فيمايتعلق بالمدارس العامة وفيمايتعلق بالمدارس الخاصة اتسمت معاييرها بالمرونة. وقد استخدمت القروض من البنوك ، وأدت إلى نتائج طيبة فى نظام التعليم الخاص. وتلعب المدارس العالية والجامعات دورها التاريخى لتخريج الصفوة للحكم والأعمال ، من بين الطلاب النابهين من الفقراء والأغنياء على السواء. ويتسم النظام التعليمى فى اليابان بأن هناك القليل من المدارس العامة فى قمة الهرم ، بينما هناك

١- *نجده إبراهيم على سليمان* : تطوير الإدارة المحلية فى التعليم رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، صـ١٣٩ ، صـ٢٢٢

العديد من المعاهد الخاصة فى القاع. وترتبط قضية القطاع العام والخاص بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى التأثر بالمتغيرات على الساحة الدولية ، كما أن هناك أسبابا تاريخية وتقليدية وراء النظام المركزى اليابانى .

وبمقارنة الحال بما يحدث فى مصر يلاحظ أنه مازال دور القطاع الخاص وأصحاب العمل محدوداً فى دعم وتمويل التعليم ، ولابد من تفعيل هذا الدور خاصةً وأن مصر بها من الأثرياء الكثيرين وسوف يراعى هذا فى بناء سيناريوهات المستقبل فى الفصل التالى من الدراسة الراهنة .

٤- **المساعدات الخارجية :** من الملفت للنظر من خلال التجارب التى عرضت لها الدراسة أن المساعدات الخارجية ليست قاصرة على الدول الفقيرة والنامية .

ففى حالة المملكة المتحدة تبين أنها قد استفادت من المساعدات المقدمة إليها من دول الاتحاد الأوربى ، وكان لهذه المساعدات الأثر الواضح فى تمويل التعليم وخاصةً التعليم الفنى والتدريب المهنى .

ومن تجارب الدول الأسيوية المسماة بالنمور تبين أنها قد استفادت كثيراً من المساعدات المقدمة إليها من المؤسسات الدولية كالبنك الدولى واليونسكو وغيرها من الهيئات الدولية وقد رأت هذه الدول أن هذه المساعدات ضرورة لازمة فى ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى .

وفى مصر يلاحظ أن هناك من يحذر من خطورة المساعدات الخارجية خاصةً فى مجال التعليم ، وذلك بالإشارة إلى أنها ترتبط بتداعيات سياسية قد تؤثر على القرار الوطنى والمصلحة القومية العليا ، وتقترح الدراسة الراهنة أنه لامانع من الاعتماد على المساعدات الخارجية فى الوقت الحاضر مع ضرورة التخطيط والاستغناء عنها فى المستقبل القريب .

ومجمل القول أنه لابد من إحداث نوع من التكامل بين المصادر المختلفة وذلك لتوفير الاعتمادات اللازمة لتطوير وتحديث التعليم فى مصر .

ب- مصادر تمويل التعليم الفنى :

أسفرت عملية الإطلاع على تجارب الدول السابقة أنه على الرغم من إمكانية أن تكون المصادر السابقة هى مصادر تمويل للتعليم الفنى إلا أنه يمكن أن يميز التعليم الفنى

بالمصادر التالية :

١- **الصناعة والتجارة وأصحاب العمل :** لقد مثلت الصناعة والتجارة مصدرا من أهم مصادر تمويل التعليم الفنى وكذلك إسهامات أصحاب العمل .

ففى اليابان لوحظ أن الحكومة اليابانية لعبت دوراً متزايداً لتشجيع أصحاب العمل لتدعيم التعليم الفنى والتدريب المهنى. وتبين أيضاً أن هناك علاقة وثيقة بين مؤسسات التعليم الفنى والصناعة. ومن أبرز الدروس المستفادة من التجربة اليابانية أن التعليم الفنى وتمويله يتم فى إطار خطة التنمية الاقتصادية القومية. (وهذا مانحتاج إليه فى مصر وتوصى الدراسة بضرورة الأخذ به). كما أن هناك ربطا بين مؤسسات التعليم الفنى وسوق العمل بمايؤدى إلى تقديم الإنفاق على هذه المؤسسات ذات الكلفة العالية وانتقال مسئولياتها إلى القطاعات المستفيدة منها. وتعكس تنظيمات التعليم المهنى والتدريب المعقدة المسئولية المشتركة عن التمويل والإدارة بين الحكومة الفيدرالية والقطاعات المختلفة والحكومات المحلية وأصحاب العمل والنقابات المهنية والغرف بأنواعها المختلفة كما تلعب الصناعة والتجارة الدور الرئيسى فى هذا المجال .

ومن التجربة الفرنسية فى مجال التعليم الفنى وتمويله ، تبين أن لدى فرنسا نظاما قويا ومتطورا للتعليم الفنى والتدريب المهنى. وفى السنوات الأخيرة لوحظ أن الحكومة قامت بتشجيع التجارة والصناعة لتقديم التمويل والتسهيلات اللازمة للدارسين. بالإضافة إلى ضغط محتوى البرامج التدريبية وتنظيمها .

على الرغم من أن نظام الإدارة المركزى فى فرنسا يتحكم فى كل تفاصيل العملية المحلية ، إلا أن الدولة قد أخذت فى تقليل وتخفيف المركزية وتركت للمنظمات المحلية تحديد تفاصيل أشكال نشاطاتها المحلية .

وتلعب الغرف التجارية والصناعية دوراً فى تقليل الفصل الزائد بين عالم المدرسة وعالم ماخارج المدرسة. ويأمل رجال الأعمال فى تقليل الفجوة هذه. وهناك نقد شديد يوجه للمدارس الثانوية فى فرنسا من حيث كون مناهجها شديدة الأكاديمية. وهناك شبه إجماع بين المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال على أهمية تقوية المشاركة بين المؤسسات والمدارس ، والتطلع إلى تعليم إنتقالى تلعب فيه التجارة والصناعة دوراً أوسع مما كان عليه من قبل .

وعن دور الصناعة والتجارة فى التعليم فى انجلترا فقد لوحظ أن هناك ارتباطا وثيقا بين الصناعة والتجارة قد ساعد عليه المنظمات التطوعية القومية والمبادرات

المحلية ، إلى جوار التشجيع الحكومى. وقد لوحظ أن التعليم المستمر أو المتوافر Further Education يدار بواسطة مجلس إستشارى إقليمى. ويمول هذا التعليم ويراقب من قبل أصحاب الأسهم. ويرأس مجلس إدارة مدارس هذا النوع من التعليم واحد من رجال الصناعة والتجارة. وفى المدارس الفنية يوجد لرجال الصناعة والتجارة مقاعد مخصصة فى مجلس الإدارة. وقد شجعت الحكومة استثمار رجال المال والأعمال فى التدريب الملائم للوظائف من القوى العاملة .

ومن المتوقع أن تؤدى الشراكة بين التعليم والصناعة ورجال الأعمال إلى تحسن كل منهما ، ورفع مستواه وزيادة الاحترام المتبادل بينهم ، حيث أن القوى الدافعة وراء هذه الشراكة هى رغبة كل منهما فى التأثير على الآخر وتمكن هذه العلاقات رجال الصناعة من العمل داخل الفصول لإجراء تجارب خاصة فى مشروعات التدريب أثناء الخدمة فى التعليم الثانوى ، وتطوير المناهج وحل المشكلات عن طريق المقابلات والمناقشات وهذا مانفتقده فى مصر .

وبالنظر إلى واقع تمويل التعليم الفنى فى مصر يلاحظ ضعف إسهامات رجال الأعمال والصناعة والمؤسسات التجارية فى تمويل هذا النوع من التعليم ، إلا أن هناك إتجاها قويا الآن لتعزيز هذه الإسهامات وتحقيق مشاركة أكبر .

٣- **القطاع الخاص** : تبين أن القطاع الخاص يلعب دوراً رئيسياً فى تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى فى كثير من الدول التى تم العرض لها .

ففى الويالات المحدة الأمريكية تبين أن القطاع الخاص يلعب الدور الرئيسى فى التعليم المهنى فى كل الولايات الأمريكية ، ويتسع مفهوم القطاع الخاص ليشمل الصناعة والتجارة.

وفى ألمانيا يلعب القطاع الخاص دوراً لايستهان به فى تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى .

وفى المملكة المتحدة تبين أن هناك رغبة فى زيادة الدور الذى يلعبه القطاع الخاصفى التعليم الفنى والتدريب ، وقد شجعت الحكومة رجال المال والأعمال للاستثمار فى التدريب الملائم للوظائف من القوى العامل. وقد لوحظ فى السنوات الأخيرة ازدياد المعاهد الخاصة ، وذلك استجابة مباشرة لإرادة لجنة خدمات القوى العاملة ورغبتها فى زيادة الدور الذى يلعبه القطاع الخاص فى نظام التعليم الفنى والتدريب .

وفى دول أوربا الشرقية يلاحظ أنه نتيجة للتحولات السياسية والأيدولوجية والتى تبعتها تحولات اقتصادية تمثلت فى الإتجاه بشدة نحو آليات السوق وتشجيع مبادرات القطاع الخاص ، وقد انعكس ذلك على التعليم حيث أدى ذلك إلى تقليل التركيز على المشروع العام خاصةً فى مجال التعليم .

وفى الدول المسماة بالنمور الأسيوية تبين أن هناك اتجاها نحوزيادة دور القطاع الخاص فى تمويل التعليم والتعليم الفنى نتيجة للأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادى التى يترتب عليها تقليل الإنفاق العام على التعليم.

وفى استراليا لوحظ أن دور القطاع الخاص مازال محدوداً فيمايتعلق بالتعليم الفنى والتدريب المهنى .

وفى مصر تبين أنه على الرغم من الجهود التى تبذل لتفعيل دور القطاع الخاص خاصةً فى دعم وتمويل التعليم والتعليم الفنى إلا أن هذه الجهود مازالت دون المستوى المطلوب ، لذلك تقترح الدراسة ضرورة الإستفادة من تجارب الدول السابقة فى هذا الخصوص. وهذا ما سيأتى تفصيله فى السيناريوهات فى الفصل التالى .

ثانياً : أهم أساليب وآليات تمويل التعليم التعليم والتعليم الفنى :

أ- أهم أساليب وآليات تمويل التعليم :

أسفرت الدراسة التحليلية المقارنة عن أهم الآليات المستخدمة فى تمويل التعليم فى بعض الدول التى خضعت للدراسة هى :

١- نظام البونات التعليمية وتتبعه اولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

٢- نظام القروض الطلابية ويستخدم فى كندا وفرنسا واليابان .

٣- المنح والمساعدات ويوجد فى كندا واليابان وفرنسا .

٤- الرسوم الدراسية وتستخدم فى دول جنوب شرق آسيا وخاصةً فى هونج كونج التى تشهد تزايدا تصاعديا فى الرسوم الدراسية كمعيار من معايير استرداد الكلفة .

وبالنظر إلى ماهو حادث فى مصر نلاحظ أن معظم هذه الأساليب والآليات غير مطبق فى مصر ، لذا توصى الدراسة الراهنة بالإستفادة من هذه الآليات فى إصلاح نظام تمويل التعليم ، وذلك اعتبار أن هذه الأساليب يشترك فى استخدامها الكثير من الدول المتقدمة.

ب- أهم أساليب وآليات تمويل التعليم الفنى :

بينت الدراسة أن أهم هذه الآليات والأساليب تمثلت فى :

١- الضرائب كماهو الحال فى فرنسا حيث يمول التعليم الفنى بها من ضريبة التلمذة التى تجمع من المؤسسات التجارية والصناعية .

٢- نظام القروض الطلابية كما فرنسا وكندا واليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا .

٣- المنح والمساعدات كما فى إسرائيل والمملكة المتحدة وبعض دول جنوب شرق آسيا، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً .

٤- الرسوم الدراسية ويستخدم هذا الأسلوب فى فرنسا وهونج كونج وكوريا .

ماسبق كان أهم الأساليب والآليات المستخدمة فى تمويل التعليم الفنى فى الدول التى تعرضت لها الدراسة .

وفى مصر لوحظ عدم تطبيق الآليات السابقة على الرغم من فائدتها التى ظهرت فى الدول التى طبقتها. لذلك تقترح الدراسة الأخذ بهذه الأساليب والآليات عند وضع أى نظم لتمويل التعليم الفنى .

ثالثاً : أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم والتعليم الفنى :

أ- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم :

بينت الدراسة أن أهم هذه المعالم تمثلت فى :

- الأخذ بنظام القروض الطلابية وذلك كماهو حادث فى كندا .
- الدعم القوى الذى يتلقاه المشروع التعليمى الخاص ، ويتوقع ألا يكون هناك توسع فى التمويل العام للتعليم وذلك كما ظهر من تجربة اليابان .
- تزايد الاتجاه نحو اللامركزية ، وذلك بإعطاء مسئولية متزايدة للمقاطعات والأقاليم التى تدار محلياً ، وذلك كماتبين تجربة فرنسا .
- زيادة مشاركة المعاهد والمؤسسات غير الربحية كما فى حالة إسرائيل .
- يعد الأخذ بنظام البونات التعليمية أحد وسائل الإصلاح التربوى فى أوربا .
- زيادة دور رجال الأعمال فى إصلاح وتمويل التعليم ، بالإضافة إلى ارتفاع ضريبة الملكية وضريبة المبيعات ، يقابله انخفاض فى معدلات الضريبة القومية ، ومنح المناطق التعليمية سلطة أكبر فيما يتعلق بقررات التمويل ، وارتباط نظام التمويل فى كل ولاية بأهدافها ، وربط الأموال بالتحسينات فى الجودة التربوية والاتجاه نحو عدالة

النفقات ، وتحقيق الآداء المتميز وسرعة الإنجاز والتأكيد على الانتاجية وقضايا الفعالية، وتقليل الكلفة عن طريق الاستخدام الأمثل للفصل واتباع أسلوب اقتصاديات الطاقة والتسريح المؤقت للمعلمين. كل ماسبق رصد فى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى مصر تظهر الحاجة ماسة لإحداث نقلة نوعية فى سياسات تمويل التعليم فى ضوء التحديات التى يواجهها المجتمع المصرى وفى ضوء الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وذلك فيماسبقت الإشارة إليه .

ب- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم الفنى :

- تغلغل التعليم الفنى مع التعليم العام فى نسيج واحد فى جميع أنواع التعليم الرسمى وغير الرسمى والنظامى وغير النظامى وذلك كما اتضح فى تجربة ألمانيا ، حيث يمكن وصف منظومة التعليم فى ألمانيا بأنها منظومة للتعليم الفنى . ويلاحظ ماسبق بدرجة أقل فى اليابان.
- الدعوة إلى مزيد من إسهام التجارة والصناعة فى تمويل ورعاية التعليم الفنى وذلك كما فى كندا والمملكة المتحدة وألمانيا .
- تطبيق نظام الأجازات التعليمية مدفوعة الأجر كما فى المملكة المتحدة وألمانيا .
- الاتجاه نحو التركيز على الدور السياسى والإقليمى للتعليم الفنى كماهو الحال فى ألمانيا، حيث ينظر للتعليم الفنى على أن له دورا أساسيا فى عملية الدمج الأوروبى وإزالة الحدود الفاصلة بين الدول الأوربية. (وفى هذا درس كبير لمصر فى محيطها العربى).
- يستند تمويل التعليم الفنى إلى المساعدات الأجنبية وذلك كما بينت الدراسة فى المملكة المتحدة وبعض دول جنوب شرق آسيا .
- الاتجاه نحو تطوير نظام مصاريف الدراسة المقتطع من الضرائب Tuition Tax Credits وذلك كماهو الحال فى المملكة المتحدة. ويمكن الاستفادة من هذا الاتجاه فى مصر.
- التطلع إلى الدور الأكبر إلى الحكومة المركزية فى تمويل التعليم ، ويستفاد من ذلك فى حالة مصر حيث لايمكن الاستغناء عن إسهامات الميزانية العامة للدولة فى دعم وتمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة .

- خفض مرتبات العاملين واللجوء إلى تسريح بعضهم وهذا ما لوحظ فى المملكة المتحدة، ولاتقترح الدراسة الراهنة إتباع هذا الاتجاه فى مصر وذلك للظروف الاقتصادية التى لاتحتمل تخفيض المرتبات وزيادة الأعباء على المعلمين لأن ذلك يدفعهم لعدم إتقان أعمالهم واللجوء إلى الدروس الخصوصية التى تهدد المدرسة الرسمية فى مصر. كما أن تسريح المعلمين يمكن تبنيه وتطبيقه فى حالة المعلمين الذين لاتثبت كفاءتهم .
- زيادة الضرائب والرسوم الدراسية وذلك كما فى المملكة المتحدة ، ويمكن الاستفادة من ذلك فى حالة مصر وذلك بالنسبة للقادرين .
- الدعوة إلى الاستقلال المالى للمدارس كما فى المملكة المتحدة. ويمكن فى مصر اعتبار المدرسة الفنية وحدة انتاجية مستقلة بحساباتها الثانوية الخاصة ، وذلك من خلال إحياء مشروع رأس المال الدائم وتشجيعه وتعميمه فى جميع المدارس الفنية على مختلف أنواعها ، حيث يمكن لمنتجات هذه المدارس أن تلبى احتياجات رسمية كثيرة مثل الكتب والمطبوعات الحكومية ، ومنتجات الألبان ، وتأجير المعدات الميكانيكية ، وتصنيع الأساس فى ورش المدارس الصناعية وإلزام هيئة الأبنية التعليمية على شراء هذا الأثاث للمدارس الجديدة .

رابعاً : أبرز المشكلات التمويلية التى يعانى منها التعليم والتعليم الفنى :

من الجدير بالذكر هنا أن اختلافالواقع والعوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية والحضارية بين مصر والبلاد التى تناولتها الدراسة ، يؤدى بالقطع إلى اختلاف فى نوعية وطبيعة المشكلات وحدتها. وفى الفصل الثانى من الدراسة الراهنة تم استعراض المشكلات التمويلية التى يعانى منها التعليم والتعليم الفنى فى مصر ، وفى الفصلين الثالث والرابع تمت الإشارة إلى بعض المشكلات التمويلية التى يعانى منها التعليم والتعليم الفنى فى الدول التى عرضت لها الدراسة. وبمقابلة هذه المشكلات ببعضها وجد أن هناك اختلافات فيها من حيث الكم والنوع ، فينما كانت فى مصر كثيرة ومتعددة ، كانت فى الدول المشار إليها قليلة ومحدودة وهامشية وتدورفى معظمها حول البحث عن جودة أفضل وتحسين مستمر وزيادة موارد للإرتقاء بالآداء التمويلى فى مجال التعليم وقد تبين أن أبرز المشكلات التى رصدت فى الدول التى تناولتها الدراسة تتمثل فى :

- انخفاض وتقلص نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم وذلك فى دول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ودول الاتحاد الأوربى ماعدا السويد والدانمارك وسويسرا ، وهذا التقلص يبرز الحاجة إلى نماذج معيارية للنفقات لكى تحدد النفقات الفعلية فى ضوء الأعداد المتوقع قبولها بالتعليم .
- ومن تجربة أمريكا تبين أن أبرز المشكلات مايلى : ١- نقص المعلومات حول مايحدث عند توزيع الأموال على الوحدات التعليمية. ٢- عدم العدالة فيمايتعلق بضريبة الملكية وطرق تقديرها . ٣- عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وعدم استخدامها بفعالية. ٤- الاستمرار فى الاعتماد على الحكومة المحلية فى تمويل التعليم.
- ومن تجربة ألمانيا فقد تبين أنه على الرغم من امتلاك ألمانيا لأفضل نظام تعليمى فنى على مستوى العالم إلا أنه هناك بعض المشاكل وتتمثل فى ضعف الاتصال بين المدارس وعالم العمل.
- وفيما يتعلق بتجربة المملكة المتحدة فقد كانت أبرز المشكلات التى يعانى منها التعليم الفنى فيما يتعلق بالتمويل ما يلى : ١- عدم تساوى نسبة الدعم الحكومى للمقاطعات المحلية. ٢- العجز على المستوى النظرى فيما يتعلق بتمويل التعليم وإهمال دراسة كلفة التعليم. ٣- عدم قدرة النظام التعليمى على تقديم المرونة الكافية للتوافق مع المتغيرات فى حاجات المجتمعات المحلية التى تجد فيها .
- وفى مجموعة دول جنوب شرق آسيا تبين أن هناك دولا تأثرت ببعض الآثار السلبية نتيجةً للأخذ بسياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية وقد تأثر التعليم نتيجةً لذلك حيث انخفضت مخصصاته من الميزانيات العامة .

قبل أن يختتم الباحث هذا الفصل يرى أهمية العرض لبعض الاتجاهات الجديدة فى مجال التعليم الفنى والتدريب المهنى ، لعلها تساعد فى تكوين الصيغة المراد الوصول إليها فى التعليم الفنى فى مصر والتى يرجى من خلال الوصول إليها تحقيق إمكانية التغلب على المشكلات التمويلية التى يعانى منها هذا النوع من التعليم. ومن الاتجاهات الجديدة المشار إليها مايسمى بالتحليل المهنى عن بعد والذى يتحمل تكلفته المتلقين أو المستفيدين. ويقرر محررا كتاب "Vocational Educationata Distant" "إن التعليم المهنى احتل موقعه فى المقدمة على رأس قضايا السياسة الاجتماعية على المستوى العالمى وقد أدى الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين التعليم المهنى الكفء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى ابتكار مجموعة كبيرة من أساليب واستراتيجيات التعليم والتدريب سواء

كان ذلك داخل الدولة الواحدة أو فى إطار تكتلات تتخطى حدود الدول"[١] (مثل المجموعة الأوربية ومجموعة الآسيان). ويؤكد المحرران على أنه سيكون هناك طلب مستمر على التعليم المهنى عن بعد فى العقد القادم ، وذلك لأنه يقدم لأعداد كبيرة ، كما أنه يعتبر وسيلة مريحة ومرنة ومنخفضة التكاليف لتقديم التعليم المهنى والتدريب .

وقد ذكر المحرران أنه من خلال ١٢ دراسة حالة لنماذج ناجحة لاستخدام استراتيجيات التعليم ، تبين مدى مرونة استراتيجية وأسلوب التعليم المهنى عن بعد ، وقدرته على الاستجابة للحاجة إلى أشكال بديلة للتعليم المهنى. وقد ذكرا أيضاً أنه فى هولندا تم استخدام الإذاعة للوصول إلى المتعطلين ، والذين يبحثون عن فرص للتدريب. وفى كندا تم تقديم فرص تدريبية فى مجال الكمبيوتر وفى إيطاليا وكولومبيا تم تطبيق برامج فى مواقع العمل. وفى الولايات المتحدة الأمريكية استخدم التدريب الصناعى الشامل. وفى المملكة المتحدة استخدم فى مجال الاتصال عن بعد. وفى شيلى تم النظر إلى التدريب المهنى عن بعد على أنه ضرورة فى إطار الصراع من أجل البقاء فى ظل مناخ تسوده المنافسة العالمية وفى أندونيسيا استخدم هذا الأسلوب فى مجال الأعمال المصرفية[٢]. ويشير المحرران إلى أن عملية تحديد النتائج التى تم الخروج بها من دراسات الحالة ، تؤكد على أن نجاح برامج التدريب المهنى عن بعد فى تقديم المعارف والمهارات المتخصصة يتوقف على عدة عوامل منها[٣] : - وجود حاجة واضحة للتدريب يظهرها السوق. - القدرة على التنبؤ بالتغير ممايساعد على الاستجابة لاحتياجات السوق الذى تظهر فى أى وقت. - التأكد من قدرة الجمهور المستهدف على تلقى البرامج والوصول إلى الوسائط واستخدامها عن طريق اختيار التكنولوجيا الملائمة. - الاهتمام بالجودة أو النوعية من كل جوانبها دون تضحية بالمستوى الأكاديمى. - الفعالية فى تمكين المستهلكين من تحقيق الأهداف والنتائج التى يرغبون فى تحقيقها. - تحسين الكفاءة الكلية. - التأكد من قدرة المتلقى أو المستفيد على تحمل التكاليف .

وبالنظر إلى الواقع المصرى ، وإمكانية تطبيق نمط التعليم المهنى عن بعد - المطبق فى كثير من دول العالم المتقدم - يلاحظ أن استخدام هذا النمط كأحد البدائل أو

---

١ - *نجوى يوسف جمال الدين* : عرض كتاب التعليم المهنى من بعد منظور دولى ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، العدد الرابع ، المجلد الثانى صـ٢٤٨ .

٢ - *نجوى يوسف جمال الدين* : المرجع السابق صـ٢٤٩ .

٣ - المرجع السابق صـ٢٥٢ .

الاستراتيجيات التى يمكن استخدامها فى مجال التعليم الفنى والمهنى ، يؤدى إلى مواجهة النقص فى الاعتمادات المالية اللازمة ، لأن هذا النمط يقدم تعليما فنيا وتدريبا مهنيا أقل تكلفة وأكثر جودة كما يمكن أن يتكيف مع واقع مصر التعليمى الآن ، خاصة بعد إنشاء مركز للتطوير التكنولوجى بوزارة التعليم يستخدم التكنولوجيا الحديثة التى تمكن من الاتصال بالصوت والصورة بجميع مدارس مصر فى وقت واحد. فضلاً عن توصيل المدارس المصرية بشبكة الإنترنت .

وخلاصة الفصل : أنه استناداً إلى ماسبق من استعراض للاتجاهات العالمية الجديدة فيمايتعلق بتمويل التعليم والتعليم الفنى ، فإنه يتعين على القائمين على هذا الأمر فى مصر الإيمان بضرورة العمل بروح الفريق ، والتنسيق مع باقى قطاعات المجتمع والاعتماد على أسلوب المبادأة وحفز المبادرات الفردية ، وتعظيم دور القطاع الخاص فى ظل ضوابط تحقق له عدم الانحراف عن الأهداف القومية العليا للوطن والذى تتعلق بحتمية الحفاظ على الأمن والإستقرار الاجتماعى ، وذلك بحماية الفقراء وتوفير فرص التعليم لهم بحيث لايصبح فقرهم حائلا دون حصولهم على الفرص التعليمية المتكافئة .

لابد لمن بيدهم القرار ومن هم فى موقع المسئولية فيمايتعلق بالتعليم وتمويله ، الاستفادة من الأنماط المختلفة لتمويل التعليم مثل القيود الطلابية والبونات التعليمية والاستفادة من اسهامات القطاع الخاص وأصحاب العمل ، والتخفيف من المركزية وتوزيع المسئولية وتفويض المدارس فيمايتعلق بميزانيتها وكيفية صرفها ، وتخويل السلطات المحلية بالمحافظات فرض ضرائب تعليمية تتناسب مع ظروف وواقع كل محافظة ، وذلك لتشجيع التمويل المحلى ، وتقليل وتخفيف العبء عن كاهل الحكومة المركزية فيمايتعلق بتمويل التعليم. لابد من نظرة جديدة لقضية تمويل التعليم فى ظل نظرة شاملة وخطة قومية متكاملة للتنمية ، بحيث يحدث نوع من التكامل والتنسيق وتجنب مظاهر الهدر المتمثلة فى الإزدواجية والتكرار فى بعض الجوانب والجهات .

وعند تناول قضية تمويل التعليم الفنى لايمكن إغفال الحديث عن تمويل التعليم بشكل عام ، وذلك نظراً للاعتماد المتبادل بين التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة. لذلك سوف تأتى السيناريوهات التى تقدمها الدراسة الراهنة آخذة فى الاعتبار هذا التداخل والاعتماد المتبادل.

وفيما يتعلق بالتعليم الفنى وتمويله ، أسفرت الدراسة التحليلية المقارنة عن النتائج التالية :

- إن أصحاب العمل فى كثير من دول العالم – ومنها ألمانيا وانجلترا وفرنسا – لديهم انتقادات متماثلة ، فيمايتعلق بنقص وضعف العلاقة والاتصال بالمدارس وعالم العمل ، ويطالبون بمزيد من الاتصال والارتباط بين المدارس وعالم العمل ، ويطالبون بمناهج تركز على الجوانب العملية وتتكيف مع عالم العمل ، وتعتمد على المشاركة بين المدارس والطالب وإدارة المدرسة .
- تختلف مساهمات الصناعة والتجارة فى مجال التعليم الفنى والتدريب المهنى وتحمل أعبائه ، وذلك من بلد لآخر ، وذلك حسب ظروف كل بلد. ففى بلد مثل ألمانيا هناك تواجد مكثف فى التعليم المهنى والتدريب بينما هناك تقلص حاد فى السنوات الأخيرة ، فى كل من انجلترا وفرنسا. فيمايتعلق بهذا الخصوص .
- تختلف الدول فيمابينها فى نماذج التربية التحويلية والتدريب ، ففى دولة مثل فرنسا نجد أن الأساس هو المدرسة ، بينما فى ألمانيا نجد أن الأساس هو السلطة أو الحكم ، وفى انجلترا يوجد نموذج مختلط بين المدرسة والسلطة ممثلة فى الحكم. وهناك اتحاد وتنسيق بين المدارس الفنية الثانوية والتدريب المهنى ، ودافعى ضرائب التدريب ، وذلك فى دولة كفرنسا ، كما أن النصيب الأكبر من نفقات التعليم والتدريب تغطى من أموال عامة مباشرة وغير مباشرة .
- هناك بعض التقدم فى فرنسا وبريطانيا بخصوص إشراك الصناعة والتجارة فى التعليم العام ، وذلك لتقوية العلاقة بينهما وبين المدارس. كما أن هناك ارتباطا بسيطا حدث بين الصناعة والتجارة والتعليم العام فى جمهورية ألمانيا ، وتتطلع بريطانيا وفرنسا إلى النموذج الألمانى للاحتذاء به. وقد اتسمت التجارب العالمية ، فيمايتعلق بتمويل التعليم والتعليم الفنى بخاصة ، بالثراء والتنوع ممايستوجب النظر إليها بعين الاعتبار ، والاستفادة من الجوانب والأنماط والأساليب التى تتمشى مع الواقع المصرى ، وهذا ماستحاول الدراسة الراهنة تحقيقه على المستوى النظرى من خلال السيناريوهات البديلة التى يعرض لها الفصل التالى .